# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Masry Al Youm** |
| **DATE:** | **19-May-2016** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **550,000** |
| **TITLE :** | **Pharmaceutical Industry Chamber: Missing drugs will be available within 45 days as a results of price increases and USD availability** |
| **PAGE:** | **03** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Drug-Related News** |
| **REPORTER:** | **Yasmine Karem** |

◆ «عبدالحليم»: القرار «قبلة الحياة» لشركات الحكومة.. وأبعدها عن مصير «الصناعات النسيجية»

## «غرفة الأدوية»: توفير النواقص خلال ٤٥ يوماً بعد زيادة الأسعار وتوفير الدولار

**كتبت- ياسمين كرم:**

توقعت غرفة الصناعات الدوائية، باتحاد الصناعات، حل مشكلة الأدوية الناقصة في الأسواق خلال فترة تتراوح ما بين ٣٠ و٤٥ يوما، بعد قرارات الحكومة الأخيرة بزيادة سعر المستحضرات الأقل من ٣٠ جنيها وتدبير الاعتمادات الدولارية المطلوبة لاستيراد الخامات.

وقال أحمد العزبي، رئيس الغرفة، في تصريح خاص لـ«المصري اليوم»، إن أكثر من ٩٠٪ من الأدوية المختفية ستعود قريبا. وإن أغلب المصانع بدأت بالفعل الاستعدادات لإعادة تصنيع الأصناف التي توقفت عن إنتاجها.

وكانت وزارة الصحة أصدرت قرارا بزيادة أسعار الأصناف التي تباع بأقل من ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪. ويطبق القرار بحسب غرفة الصناعات الدوائية على ٦٠٪ من حجم الأدوية المتداولة والبالغ عددها ١٢ ألف مستحضر دوائي.

وأشار العزبي إلى أن نسبة الزيادة تتراوح ما بين ٢ و٦ جنيهات للعبوة، أي ما يوازي ١٠ قروش لليوم الواحد، قائلا: «الزيادة يستطيع أن يتحملها المواطن محدود الدخل».

وأشاد رئيس الغرفة بقرار البنك المركزي، أمس الأول، بتدبير الاعتمادات المطلوبة لاستيراد مكونات الأدوية وخاماتها، قائلا إن مبلغ الـ ١٢٠ مليون دولار الذي اعتمده المركزي كاف لتغطية الطلبات المعطلة لدى البنوك.

أحمد العزبي

وتابع العزبي أن البنوك امتنعت، خلال الشهرين الماضيين، عن تدبير احتياجات مصانع الأدوية من الدولار اللازم لشراء الخامات أو استيراد الأدوية، بعد وصول تعليمات من البنك المركزي بإقتصار فتح الاعتمادات على المواد الغذائية ومستلزماتها استعدادا لدخول شهر رمضان الكريم وهو ما ساهم في زيادة أعداد الأدوية المختفية في الأسواق.

من جانبه قال الدكتور عادل عبدالحليم، رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية، إن قرار الحكومة بتحريك أسعار بعض الأصناف، سيوقف نزيف خسائر الشركة والتي بلغت ٢٠٠ مليون جنيه العام المالي الماضي.

وأضاف عبدالحليم، في تصريحات خاصة، أن الشركة لديها أكثر من ٨٤٠ من إجمالي ١٢٠٠ مستحضر يحققون خسائر، كما أن ٩٠٪ من مستحضراتها يتم بيعها بأقل من ١٠ جنيهات.

وتابع أن هذا القرار أعطى «قبلة الحياة» للشركة، وأنها ما كانت تتحمل الاستمرار في الإنتاج لأكثر من عامين في ظل الأوضاع المالية الحالية. قائلا: «كنا سنعلن إفلاسنا بعد عامين أو ثلاث على الأكثر وكانت لدينا مخاوف شديدة من التحول لنموذج جديد لشركات الغزل والنسيج الحكومية».

وقال إن الحفاظ على استمرارية شركات الأدوية المصرية هو ضمان لتلبية وضع الأدوية الرخيصة في الأسواق، وإذا ما توقفت تلك الشركات فإن المواطن سيكون فريسة للأدوية المستوردة مرتفعة الثمن، مشددا على أن قرار زيادة الأسعار هو في مصلحة المواطن قبل الشركات.